الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء**

1 **محرم** 1437 –14 **أكتوبر** 2015

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الحمعية الوطنية لحقوق الانسان | 2 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 4 |
| الانتخابات البلدية | 22 |
| حقوق الإنسان فى العالم | 27 |

# عبروا عن أملهم بسرعة تفعيل مهامها وتطوير الأنظمة واللوائح الحالية

# مختصون: قرارات مجلس الوزراء تجاه حماية المستهلكين ترفع سقف الحفاظ على الحقوق وتوسع دائرة الحماية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1090946

جدة - محمد حميدان

لاقت القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها أمس الأول، والمتضمنة تعديل اسم وكالة وزارة التجارة والصناعة لشؤون المستهلك ليكون "وكالة الوزارة لحماية المستهلك"، وإضافة عددٍ من المهام للوكالة شملت جوانب تدريب القيادات في مجال حماية المستهلك، وتحديد الإجراءات وطرق تقديم الشكاوى والحصول على الحقوق، وتطوير الأنظمة إلكترونياً، وكذلك تلقي شكاوى المستهلكين ودراستها وتحليلها، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لوضع حلول لمعالجتها، بالإضافة إلى إنشاء لجنة دائمة لحماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة باسم "اللجنة الدائمة لحماية المستهلك"، قبول واستحسان مواطني المملكة والمقيمين إضافة إلى الجهات ذات العلاقة بالمستهلك وحقوقه.

وأكدت جمعية حماية المستهلك التي يرأسها الدكتور سليمان السماحي بأن تلك القرارات تدل على اهتمام بالغ من قبل حكومة خادم الحرمين -حفظه الله- على تعزيز دور القطاعات المعنية من أجل مزيدٍ من الحماية للمستهلك والحفاظ على حقوقه، وذلك سيساعد في شمولية صلاحيات وزارة التجارة في ذلك الجانب، ومن ثم توسيع دائرة حماية المستهلك بالمملكة، والعمل على رفع سقف الحفاظ على حقوق المستهلك، والإسهام في تطوير الأنظمة واللوائح الحالية، وتفعيل التنسيق والشراكة بين القطاعات ذات العلاقة، خصوصاً في ظل النجاحات التي حققتها الوزارة مؤخراً في حماية المستهلك.

وبدوره امتدح الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة ما صدر عن مجلس الوزراء، وقال ل"الرياض" إن هذه الوكالة جاءت في التوقيت المناسب والملائم وجمعيتنا تأمل في أن يتم تفعيل المهام التي أنيطت بها بشكل عاجل، نظراً لكثرة ما يرد للجمعية من شكاوى عن تجاوزات في حقوق المستهلك سواء فيما يتعلق بالخدمات أو السلع أو خدمات ما بيع البيع.

وأشار القحطاني إلى ترحيب جمعيته بالتعاون مع وكالة وزارة التجارة لحماية المستهلك، مبيناً أن ما صدر عن مجلس الوزراء بخصوصها يعطي ارتياحا للمستهلك في ظل وجود جهة حكومية ترعى مصالحه ويعكس اهتمام الدولة وحرصها على المواطن والمقيم.

من جهته أثنى المهندس حمود عليثة الحربي على التعديل الذي صدر عن مجلس الوزراء مستبشراً بدقة التسمية الجديدة للوكالة ومتمنياً بأن تكون الإجراءات الجديدة كفيلة بإعادة الدور الحقيقي للجان حماية المستهلك وإنصافه خصوصاً فيما يتعلق بالغش التجاري الذي استشرى في ظل اكتفاء لجان حماية المستهلك سابقاً بالدور الإشرافي وتوجيه المستهلكين المتضررين باللجوء للقضاء مما يزهد الكثير منهم في متابعة شكواه أو المطالبة بحقه.

يذكر أن الدولة مستمرة على ما بدأته في الآونة الأخيرة من تصدٍ حازم تجاه التجاوزات التي يمارسها بعض التجار ومقدمي الخدمات ضد المستهلك في استراتيجية تدعمها الأنظمة الرادعة والعقوبة المغلظة إضافة للتشهير واستحداث الأجهزة الرقابية الكفيلة بحماية المستهلك وحفظ حقوقه.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# "الشورى": 96 صوتاً تحسم الجدل لمصلحة تقنين حقوق المرأة "مدنياً"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11573288

الرياض - فداء البديوي

حسم أعضاء مجلس الشورى مسألة الاعتراف بحقوق المرأة المدنية، وحمايتها من الاستغلال، بـ٩٦ صوتاً مؤيداً، في مقابل ٢٨ صوتاً رافضاً. ووافق المجلس أمس على ملاءمة دراسة مقترح تعديل بعض مواد نظام الأحوال المدنية المقترحة المقدم من أعضاء في المجلس.

ووصفت العضوة لطيفة الشعلان، في تصريح إلى «الحياة»، نتيجة التصويت «الحاسمة» تحت قبة المجلس أمس، بـ«اللحظة المفصلية»، لافتة إلى أنها «تحمل أهمية عملية وإجرائية كبيرة، لها دلالتها الرمزية، ولأهمية الحاجة الماسة إلى النظام»، لافتة إلى أن أهمية هذا المقترح تنبع من «تعزيزه مواطَنةَ المرأة السعودية، ورفع الأضرار العملية والمادية والأدبية الواقعة عليها والمترتبة على عدم حصولها على وثيقة رسمية تثبت صلتها بأولادها، إذ ترتب على ذلك إلحاق الضرر في حقوق النساء وتعطيل مصالح عامة وخاصة لهن.«

وقالت الشعلان، التي شاركت في تقديم المقترح: «إن نظام الأحوال المدنية الحالي صدر قبل أكثر من ثلاثة عقود، ليناسب مرحلة معينة من نمو وتطور المجتمع فقط»، مؤكدة أن ما كان ملائماً في وقته وزمانه لم يعد كذلك اليوم». وقالت: «لا ننسى أن تحديث الأنظمة القائمة أو استحداث أنظمة جديدة هو من صلب عمل المجلس، بل هو جوهره الحقيقي، وليس فقط الدوران في حلقة نقد تقارير أداء الأجهزة الحكومية.«

وأشارت الشعلان إلى أن هذا المقترح ينطلق من مبدأ حماية الحقوق، كما قررتها الشريعة الإسلامية التي يشكل العدل أساسها. كما أنه مستمد من أنظمة المملكة، وعلى رأسها النظام الأساسي للحكم الذي هو المظلة السياسية والقانونية للدولة، إذ تنص المادة الثامنة منه على أن «يقوم الحكم في المملكة على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية». كما تنص المادة الـ26 على أن «تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية»، مضيفة أن «المقترح ينطلق أيضاً من مبادئ حقوق الإنسان التي أصبحت مفهوماً كونياً، وتتضمن حق الإنسان بغض النظر عن جنسه رجلاً أم امرأة في الحصول على الوثائق الوطنية الثبوتية كافة.«

وقالت الشعلان: «اقترحنا أنا وزملائي: الأميرة سارة الفيصل، والدكتورة هيا المنيع، والدكتور ناصر بن داود، جملة من التعديلات في النظام، مستهدفين منها إثبات صلة الأم بأولادها وليس صلتهم بالأب فقط كما هو النظام حالياً، وأن تتسلم المرأة نسخة أصلية من سجل الأسرة الخاص بها، وأن تمنح حق التبليغ عن مواليدها الذي يحصره النظام الحالي في الزوج أو الأقرب من الذكور أو عمدة الحي، بينما يُمنع هذا الحق البديهي عن والدة الطفل التي حملته وأنجبته، كما اقترحنا تعديل في حق التبليغ عن الوفاة بحيث يكون للبالغين من دون حصره في الذكور المكملين من العمر 17 عاماً، كما هو في النظام الحالي. إضافة إلى جملة تعديلات أخرى.

وفيما كان العضو سعود الشمري من المؤيدين، لفت إلى التقارب الضمني بين المقترح والنصوص الشرعية والدستورية بإثبات حق المساواة بين الرجل والمرأة أمام حالة الحقوق بمنح المرأة حقها بالاعتراف به عملياً، مؤكداً أن ذلك لا يتعارض مع حالة القوامة الشرعية القائمة مع حالة الحقوق. فيما وصف العضو الدكتور عبدالله الحربي، مبررات المقترح بالمقنعة؛ لرفع الأضرار المعنوية والمادية والحفاظ على كرامة المرأة، ومنع الابتزاز باستخدام الوثائق الرسمية، في الوقت الذي طالب بإعادة مصطلح «شيخ القبيلة» لكونه «رمزاً للوحدة خاصة في الأمور الحقوقية». كما رأى العضو عبدالله الفيفي أن مقترح التعديلات تطويرٌ نظاميٌّ حقوقيٌّ، لافتاً إلى أهم ملامح المقترح بمنح الأم هوية تثبت صفة ارتباطها بأبنائها مع تفعيل الهوية الوطنية.

وأيد العضو الشيخ عازب آل مسبل جملة المقترح لا مضمونه. واستبعد العضو علي الوزرة وجود مخالفات من الأساس تستدعي إحداث تعديلات، منها امتناع الأب عن تسجيل ابنه (وفقاً لرؤيته). فيما دعت العضو نورة العدوان مجلس الشورى إلى عدم الموافقة على المقترح، مشيرة إلى تضمُّن المقترح إلغاء مصطلح رب الأسرة ضمن التعديلات الإجرائية، إذ ترى أن هذا يتعارض مع تعاليم الشريعة بسلب حق الولي ويتعارض بحسب ما قالت مع النظام الأساسي للحكم. إلا أن العضو عبدالرحمن الراشد، ختم المداخلات بقوله: «لم يُقدم هذا المقترح إلى بسبب ما تعانيه المرأة عند تسجيل أبنائها وغير ذلك مما تعانيه اجتماعياً واقتصادياً، في الوقت الذي تمكنت المرأة من لعب دور مهم في الاقتصاد المحلي والمجال الاجتماعي، مطالباً بمنحها حقها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

»نظام الغرامات البلدية» يُهمل إشكال الصحة العامة

>ناقش مجلس الشورى أمس، برئاسة رئيسه الشيخ عبدالله آل الشيخ، تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات حول مشروع نظام الغرامات والجزاءات البلدية عن مخالفات الصحة العامة. وطالبت العضوة الدكتورة حنان الأحمدي، بإيجاد آليات للرقابة المنظمة على المشاغل النسائية، ووضع عقوبات على المخالفات المتعلقة بالصحة العامة، واصفة مشروع النظام بالقاصر؛ لكونه لم يشمل معايير وشروط الصحة العامة في مجال التجميل، ولفتت إلى أنها لا تجد مبرراً لاستبعاد ذلك، في الوقت الذي تعمل فيه مشاريع نسائية، بعيداً عن معايير الصحة العامة في مقابل مواجهتها لشروط تعسفية تتعلق بإجراءات شكلية، مؤكدة أنها تطمح إلى الرقي بالخدمة من خلال التركيز على معايير الصحة في التجميل النسائي لا إلى التضييق على المستثمِرات.

فيما اقترح الدكتور عبدالله العتيبي استخدام العنوان الوطني لإبلاغ صاحب المحل بمخالفته بعدما أصبح هذا العنوان داعماً لآليات التفتيش والتبليغ. أما العضو الدكتور سلطان السلطان فانتقد القصور الكبير في ضوابط مشروع النظام، مطالباً بضرورة تطبيق نظام المعلومات المكانية للارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين.

واقترح الدكتور عدنان البار إحالة ملف المخالفات الصحية إلى وزارة الصحة وفتح مجال التنسيق بينها وبين البلديات وهيئة الدواء والغذاء، كلاً بحسب اختصاصه. وقال: «إن مشروع النظام يؤكد استمرار إشكالية الصحة العامة»، تساءل عن عدم شمول مشروع النظام الصحة والسلامة البيئية. إذ يتكون مشروع نظام الغرامات والجزاءات البلدية عن مخالفات الصحة العامة من 14 مادة تواكب الجهود التي تقوم بها الهيئة العامة للغذاء والدواء من خلال نظام الغذاء الذي بدأ تطبيقه أخيراً، إضافة إلى مشروع نظام جديد ينتظر تقديمه في المجلس خلال الفترة المقبلة، يختص بجزاءات مصانع المياه المخالفة، وأعادت لجنة الحج والإسكان والخدمات بالمجلس صوغ المشروع الذي تبنته الحكومة كمشروع لائحة، وبينت في تقريرها أنها رأت تحويل مشروع لائحة الغرامات والجزاءات عن مخالفات الصحة العامة إلى مشروع نظام؛ لاشتماله على أحكام نظامية مثل التجريم والعقاب، ويعاقب مشروع النظام المحل المخالف للصحة العامة، وفق جدول مخالفات مرتبط بالنظام، إضافة إلى الغرامة بالإغلاق للمرة الأولى لمدة لا تزيد على سبعة أيام، وعند ارتكاب المحل مرتين متتاليتين في عام واحد ولهما تأثير بالغ في الصحة العامة يتم بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية شطب الرخصة ومنع المحل المخالف من مزاولة النشاط لمدة لا تزيد على سنتين داخل المدينة التي ضبطت فيها المخالفة مع مضاعفة الغرامة المقررة وينشر القرار أو الحكم الصادر بالعقوبة بعد اكتسابه القطعية على نفقة المخالف في إحدى الصحف المحلية في المدينة التي وقعت فيها المخالفة أو أقرب مدينة لها تصدر فيها صحيفة، وفي غير المخالفات التي لها تأثير بالغ في الصحة العامة، بحسب تصنيف مشروع النظام. إذا عاد المحل إلى ارتكاب المخالفة تضاعف الغرامة ويغلق المحل لمدة لا تزيد على سبعة أيام، فإذا عاد للمرة الثالثة يغلق المحل لمدة لا تزيد على 30 يوماً مع مضاعفة الغرامة، ونشْر القرار أو الحكم الصادر بالعقوبة. وعالجت مواد مشروع النظام تأخر صاحب المحل عن مراجعة البلدية إذا تطلب الأمر ذلك بإغلاق المحل إلى حين مراجعته للبلدية بعد أن يسلم إشعاراً بطلب المراجعة في المحل أو يلصق نسخة منه على مكان بارز في المدخل، وألزم مشروع النظام المحال التي تخضع له وضع لوحة واضحة في مكان بارز وواضح من المحل تشمل الاشتراطات الصحية المتعلقة بممارسة ذلك النشاط، والأمراض التي يمكن انتقالها بسبب عدم التقيد بالإجراءات الوقائية، والرقم المجاني للأمانة أو البلدية الذي يمكن الاتصال به عند الإبلاغ عن أي مخالفة تتعلق بالصحة العامة.

من جانب آخر، دعا العضو اللواء عبدالله السعدون المصلحة إلى وضع الحوافز المهنية والإدارية؛ لجذب الكفاءات الوطنية وضمان عدم تسرب كوادرها البشرية، في تعليقه على تقرير اللجنة المالية حول التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي 1435-1436هـ.

ولاحظ العضو دكتور أحمد الزيلعي أن جدول الإيرادات في التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل لم يتضمن جباية زكاة بهيمة الأنعام. فيما طالب الدكتور جبريل العريشي بالإسراع في تطوير هيكل مصلحة الزكاة والدخل التنظيمي بما يتلاءم مع مسؤولياتها. ودعا العضو عبدالله المنيف إلى تنفيذ قرار الشورى القاضي بتحويل مصلحة الزكاة والدخل إلى

هيئة مستقلة بما يمكنها من القيام بمسؤولياتها بشكل أمثل، فيما اقترح العضو الأمير الدكتور خالد آل سعود إيجاد الآليات المناسبة لحصر الزكاة من الحسابات المصرفية، مطالباً باستقلال المصلحة عن وزارة المالية في هيئة مستقلة.
في الوقت الذي طالبت اللجنة المالية في توصياتها بسرعة إصدار نظام جباية الزكاة على الأنشطة التجارية والمهنية، الصادر بشأنه قرار مجلس الشورى ذو الرقم 85-45 وتاريخ 11-8-1435هـ، كما طالبت بتوفير الآليات اللازمة لتحصيل الزكاة الطوعية من غير المشمولين بنظام جباية الزكاة.
وكان المجلس استهل جدول أعماله بالموافقة على مشروع مذكرة التفاهم المتعلقة ببرامج التعاون النووي الخاصة بتأسيس الشراكة في تقنية المفاعل ذي الوحدات الصغيرة المدمجة، وبناء القدرات البشرية النووية المشتركة والأبحاث الأكاديمية بين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في المملكة العربية السعودية ووزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط المستقبلي في كوريا.

# "الشؤون الاجتماعية": المعوق مخير في نشر صورته أثناء تسلم "المكرمة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 محرم 76هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11573044

الدمام – رحمة ذياب
أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية أنها لا تجبر المعوقين أو أولياء أمورهم أو من ينوب عنهم على التصوير أثناء صرف شيكات مالية لهم، في مقابل السيارات المخصصة للمعوقين، التي تقرر صرفها مسبقاً. وقالت الوزارة: «لا نجبرهم على التقاط صور أثناء التسليم، لأن الأمر اختياري يعود إلى موافقة ولي أمر المعوق أو من ينوب عنه.«
وأوضح مدير فرع الوزارة في المنطقة الشرقية سعيد الغامدي لـ«الحياة» أن «الأمر اختياري للمعوقين، وبحسب رأي ولي الأمر، ونحن حريصون عليهم. كما أن الأمر لا يعتبر هبة أو صدقة، وإنما مكرمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز»، لافتاً إلى أن من يتم التبرع له بالصدقات والهبات يمكن أن يواجه نوعاً من الحرج أو ما شابه ذلك، «إلا أن مكرمة السيارات الخاصة للمعوقين تقدير لدور المعوقين في المجتمع، ولا تدخل في باب الإهانة، ولا يمكن إجبار أحدهم على التقاط الصور، لإبراز جهود معينة، فالأمر بحسب رغبة أهل المعوق.«
وذكر أحد المعوقين، الذين تسلموا أول من أمس شيكاً بقيمة السيارة في الرياض لـ«الحياة»، أنه تفاجأ بصورته في وسائل التواصل الاجتماعي، «علماً بأن والدي هو من كان يفضل ذلك. وكنت لا أرغب في الظهور، ولم يستأذني أحد، واعتمدوا موافقة والدي». وأقر والده بالقول:: «لم تكن لابني رغبة في الظهور فعلاً، ولم أبلغه أنه سيتم تعميم الصور في وسائل الإعلام، علماً بأن الأمر طبيعي. وأنا أود أن يتقبل الموضوع بشكل طبيعي، ليست هناك إهانة أو حرج، فهم أشخاص طبيعيون، والدولة قامت بتكريمهم، كأي شخص له جهود ومحط تقدير واهتمام، فكنت أرفض تفكيره وحاولت إقناعه كثيراً أن الأمر طبيعي بحكم أنه شخص منتج كأي شخص يقوم بعمله، فالتعامل مع هذه الفئة يجب إلا يكون بحساسية عالية.«
وكان أهالي معوقين في الدمام طالبوا بمعرفة أسباب عدم شمول أبنائهم في المنحة الملكية، وقال ولي أمر أحد المعوقين: «لم يشمل ابنتي القرار لأسباب لا أعلمها، وسأتقدم إلى الشؤون الاجتماعية في المنطقة لتتضح الصورة لي أكثر». فيما علق مغردون عبر «تويتر» على ذلك بالقول: «لا بد من توضيح الأسباب لمن لم يشملهم القرار، وفيما يتعلق بالتصوير، لا بد من الحفاظ على كرامة المعوقين، وسؤالهم عن رغبتهم بالظهور أم لا.«
وأكد مغرد آخر ضرورة «متابعة جمعية وهيئة حقوق الإنسان كل ما يتعلق في الحفاظ على كرامة المعوقين، وضمان حقوقهم مع أهليهم بعد تسلمهم المبالغ المالية». وكانت وزارة العدل استقبلت العام الماضي دعاوى ضد وكلاء تسلموا مستحقات مالية تعود إلى معوقين سمعياً، إلا أنهم لم يسلموها لهم.

من جهة أخرى، بدأت إدارات التعليم في المناطق إرسال بيانات الطلبة إلى وزارة التعليم لبدء مضاعفة مكافآتهم وفقاً للقرار الملكي، إذ سيستفيد نحو 45 ألف طالب وطالبة على مستوى المملكة من القرار. وقالت الوزارة إنه «يتوجب على إدارات التعليم في المناطق حصر الأعداد مجدداً، والتنسيق مع أقسام التربية الخاصة في مكاتب التعليم».

# الرائد الشلهوب: هدفنا القضاء على الزحام.. ولا تغيير في رسوم الإقامة

# الجوازات تدشن "هوية مقيم" الجديدة.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1090807

الرياض - فهد اللويحق

تدشن المديرية العامة للجوازات صباح اليوم الأربعاء خدمة (هوية مقيم) في مقر جوازات منطقة الرياض برعاية مدير عام الجوازات اللواء سليمان بن عبدالعزيز اليحيى.
وسيكون التدشين في إصدار (هوية مقيم) الجديدة والتي كانت تسمى سابقا (رخصة الإقامة) حيث تتميز هذه الهوية بأن مدة صلاحيتها خمس سنوات يتم تجديدها آلياً (سنة أو سنتين)، ويمكن الاستفسار عن المدة المتبقية من الإقامة آلياً عبر موقع الخدمات الإلكترونية للجوازات بحيث لا يكون هناك حاجة لطباعة الهوية عند تجديدها، وتحتوي (هوية المقيم) الجديدة على اسم ورقم الوافد وتاريخ الميلاد والمهنة وأحقيته بالعمل وجنسيته ورقم رخصة العمل (إن وجدت) والديانة وصاحب العمل.
وقد أحدثت الجوازات تغييراً في شكلها العام من حيث تغير المسمى من رخصة إقامة إلى هوية مقيم، والأخرى عدم وجود تاريخ نهاية للإقامة.
وتصدر لأول مرة بعد تنفيذها إلكترونياً في موقع الخدمات الإلكترونية سواء في (أبشر) أو (مقيم) وهي بطاقة تعريفية فقط لكفيله ومهنته ولا يوجد لها تاريخ نهاية، بل يتم التأكد من صلاحيتها في الموقع الذي يتواجد فيه المقيم بنظام يقين للبنوك ومحلات تأجير السيارات، اضافة الى الجهات التي تتطلب خدماتها الحصول على معلومات الإقامة، ايضا تطبيق الجوازات على الهواتف الذكية الاستفسارات، نظام (أبشر) الاستفسار عن صلاحية الإقامة، أجهزة لرجال الأمن في الميدان لتطبيق العقوبات ومطابقة البيانات على ارض الواقع، الرسائل النصية قرب انتهاء الإقامة او تجديدها، برنامج مقيم للشركات والمؤسسات التى عمالتها تفوق ١٠٠ عامل، والهوية الجديدة سوف تقضي على موضوع التزوير، حيث تعتمد هذه الهوية على قاعدة البيانات والتي تطابق على ارض الواقع.
ولن يكون هناك تغيير في رسوم التجديد أو الإصدار، ولا في نظام الكفيل أيضاً حيث سيبقى اسم الكفيل أو المنشأة في الهوية الجديدة، وسيتم إصدار الإقامة أو التجديد كما في السابق سنويا وبالشروط النظامية (سداد – رخصة عمل – تأمين – فحص طبي).
وقال المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات الرائد طلال بن عبدالمحسن الشلهوب لـ"الرياض" إنه لن يكون هناك تغيير في نظام الإقامة والإجراءات المطلوبة للإصدار او التجديد مع هوية مقيم بل المطلوب السداد والتأمين الطبي والفحص ورخص العمل.
وقال الشلهوب إن الهدف من تصميم هوية مقيم الجديدة هو توفير الوقت والقضاء على المراجعة التقليدية والزحام، ونحن نسعى الى إمكانية تطويرها مستقبلا، فهي لمدة خمس سنوات في حال المحافظة عليها تمدد لأكثر من ذلك ولا يلزم استبدالها طالما غير تالفة وتم المحافظة عليها وكذلك في حال تلفها قبل الخمس سنوات يتم استبدالها وفق التعليمات، ايضا من المزايا لهذه الهوية تقديم خدمة الكترونية متكاملة، القضاء على التزوير لحملها مواصفات أمنية عالية.

ونبه الى ان الحصول على هوية مقيم لا يغني عن التجديد اذا يجب تجديد الإقامة اليا وسنويا وحملها مع عدم تجديد الإقامة يعرض حاملها للعقوبة، مضيفاً "عند عمل آي إجراءات من نظامي مقيم وأبشر يتم تغير الهوية بجديدة حسب التعديل ماعدا التجديد حيث يتم التجديد اليا وسنويا وتضاف المدة لهوية مقيم "
ونفى الشلهوب ان تكون هناك نية لإصدار هوية "إقامة دائمة" للمواليد وغيرهم، مؤكداً أن (هوية مقيم) بديلة للإقامة الحالية التي تجدد سنويا.

# «طالبت بسرعة تطبيق نظام ·ساهر

# إمارة جازان تكثف جهودها للحد من الزواج بوافدات لا يحملن إقامات نظامية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1090777

جازان - عادل الزائري
حذرت إمارة منطقة جازان مجدداً من استمرار حالات زواج بعض المواطنين خاصة كبار السن من فتيات وافدات لا يحملن إقامات نظامية دون الحصول على موافقة من الجهات الرسمية لاسيما في القرى الحدودية بحكم الجوار والامتداد القبلي. وبحسب المتحدث الرسمي علي بن موسى زعله فإن إمارة المنطقة بتوجيه ومتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز تواصل تكثيف جهودها للحد من هذه الظاهرة من خلال التعاميم الدورية لمحافظي المحافظات ورؤساء المراكز بهدف التأكيد على مشايخ وعرائف القبائل بأهمية توعية الأهالي بمخالفة هذه الزيجات للتعليمات، وتنبيه الجميع إلى إمكانية تعرض المخالفين للمساءلة القانونية، وإفهام الجميع بأن من يقدم على الزواج من أجنبية بدون إذن مسبق سيحال فوراً للجنة الإدارية بالجوازات لمعاقبته باعتباره تعامل مع مجهول الهوية إلى جانب إبلاغ مأذوني الأنكحة بعدم إجراء أي عقد من هذا القبيل.
وأشار المتحدث الرسمي بأن الإدارة المختصة بديوان الإمارة (إدارة القضايا والمطالبات الخاصة) مازالت تستقبل وتعالج الكثير من حالات الزواج القائمة منذ سنوات بالتوثيق وإثبات صلة الزوجية بالطرق النظامية وفق قواعد واشتراطات معينة منها: طول فترة الزواج؛ وما أثمر عنه من أطفال، ووجود علاقة قرابة بين الزوجين، وألا يكون الزوج من الفئات المحظور زواجها من أجنبيات.
من جهة أخرى أكدت إمارة منطقة جازان بأن الحوادث المرورية وما ينجم عنها من خسائر فادحة في الأرواح والمركبات تحظى باهتمام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز، حيث يتابع سموه بقلق بالغ استمرار حالات الوفيات والإصابات جراء الحوادث المتكررة والمروعة التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة.
وأوضح المتحدث الرسمي للإمارة علي بن موسى زعله بأن سمو أمير المنطقة قد أصدر توجيهاته لوكالة الشؤون الأمنية بديوان الإمارة وأمانة مجلس المنطقة بدراسة أبعاد وأسباب هذه الحوادث، ورصد الإحصائيات المسجلة بهذا الخصوص، والرفع لمقام وزارة الداخلية بتقرير مفصل للمطالبة بسرعة تطبيق نظام مراقبة سرعة المركبات الإلكتروني (ساهر) على الطريق الدولي والطرق السريعة التي تربط بين المدن والمحافظات.
وأضاف المتحدث الرسمي بأن تعليمات سمو أمير المنطقة المبلغة لمديري الأجهزة الأمنية المختصة تنص على تحسين وتكثيف الأداء الميداني لرجال المرور والدوريات الأمنية وأمن الطرق، وإيجاد الحلول العاجلة للاختناقات والتجاوزات والتصدي بحزم لحالات التفحيط والسرعة الزائدة والاهتمام بجوانب السلامة والتخطيط والرصد السريع لمواقع تكرار الحوادث، واقتراح الآليات المناسبة للمساهمة في الحد من هذه الحوادث المفجعة حفاظاً على الأرواح والممتلكات.

# المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لـ «الرياض»:
# المملكة قائدة الدول في دعم عمليات الإغاثة ونعوّل عليها في إعادة اللاجئين الأفغان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1091002

الرياض – متعب أبوظهير

نوه المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السيد أنطونيو غوتيريس بالجهود الجبارة التي تقدمها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز يحفظه الله لخدمة أعمال الإغاثة، واصفاً المملكة بالدولة القائدة على مستوى العالم في دعم عمليات الإغاثة والتي تسهم في دفع العديد من الدول لتقديم المساعدات والدعم لعودة اللاجئين.

وكشف أنطونيو غوتيريس في لقاء خاص ل "الرياض" عن قلق المفوضية من تزايد أعداد اللاجئين والنازحين جراء الصراعات التي تشهدها الدول المضطربة والتي زادت من أعدادهم لتصل إلى 60 مليون لاجئ ونازح، مبيناً أن المفوضية تعاني من نقص المبالغ المالية الكافية لتقديم الدعم والخدمات العاجلة لهؤلاء اللاجئين.

وبين أن عدد اللاجئين خلال العام الماضي فقط زاد إلى 10 ملايين لاجئ متوقعاً أن يزداد العدد خلال ما تبقى من العام الحالي، وموضحاً أن هذا الرقم من اللاجئين هو الأكبر بعد الحرب العالمية الثانية.

وأشار المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي يزور حاليا المملكة برفقة وزير دولة باكستان للأقاليم والمناطق الحدودية الجنرال عبدالقادر البلوشي ووزير الدولة الأفغاني لشؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن سيد حسين عالمي بهدف اطلاع القيادة على وضع اللاجئين الأفغان والحلول الإستراتيجية المتمثلة بحزمة العودة الطوعية وإعادة الإدماج المعززة، إلى أن المملكة تربطها علاقات أخوية واقتصادية بدولتي باكستان وإفغانستان وستسهم كعادتها بتقديم الإجراء المناسب لدعمها في سبيل عودة خمسة ملايين لاجئ أفغاني لديارهم مؤكداً أن دور المملكة القيادي سيشجع الدول الداعمة في تسهيل عودة اللاجئين.

**60**مليون لاجئ ونازح أثقلوا على المفوضية التي تعاني قلة المبالغ المالية

وأضاف المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن اللاجئين الأفغان أثقلوا على الاقتصاد الباكستاني طيلة ال 36 عاماً الماضية بمنحهم كافة التسهيلات والخدمات وإتاحة العمل لهم الأمر الذي أثر على الحياة العادية والاقتصادية لباكستان على مدى الثلاث عقود الماضية.

المعوقات التي خلقتها الحكومة الأفغانية السابقة شردت 60% من اللاجئين العائدين

وأتهم أنطونيو غوتيريس الحكومة الأفغانية السابقة بخلق المعوقات التي من شأنها منعت عودة اللاجئين لديارهم من خلال عدم جديتها في تقديم خطة لتسهيل العودة وكذلك عدم توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها اللاجئين من الخدمات التعليمية والصحية والسكنية، كاشفاً أنه ومن خلال المسح الذي قامت به المفوضية حول اللاجئين الذين سبق لهم العودة لأفغانستان تبين أن 60% منهم عادوا إلى باكستان ومنهم من هاجر لدول أوربا بطرق غير مشروعه نتيجة قلة الخدمات وعدم توفير الحكومة لأراضي سكنية لهم.

وأضاف أن الحكومة الأفغانية الحالية بقيادة الرئيس أشرف غني لديها خطط جدية لعودة اللاجئين الذي وضع هذا العمل من أولويات أعماله الأمر الذي دعا مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتي أفغانستان وباكستان بوضع استراتيجية تهدف إلى تسهيل عودتهم مبيناً أنه تم مناقشة هذه الاستراتيجية في مؤتمر جنيف الأسبوع الماضي بحضور 125 دولة من الدول المانحة، وعد السيد أنطونيو هذا الاجتماع اجتماعاً مصغراً للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكداً في الوقت ذاته موافقة جميع الدول المشاركة على هذه الاستراتيجية.

وعن تفاصيل الاستراتيجية بين المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ان الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة الأفغانية تتمثل في تقديم الخدمات في جميع المجالات وتوفير الفرص الوظيفية للعائدين إضافة إلى دعم اللاجئين دعماً

مادياً لبناء حياتهم الجديدة مقدراً الدعم وفق الاستراتيجية المقترحة ب 3000 دولار لكل عائلة لمساعدتهم عل تكاليف المعيشة والإسهام في بناء مشروعات خاصة لكل عائلة، مشيراً إلى أن الاحتياج الفعلي قد يصل إلى 83 مليون دولار.

البلوشي لـ«الرياض»: اللاجئون الأفغان يكلفون باكستان 100 مليون دولار سنوياً

من جهة أخرى بين وزير دولة باكستان للأقاليم والمناطق الحدودية الجنرال عبدالقادر البلوشي في تصريح ل"الرياض" أن اللاجئين الأفغان منذو 36 عاماً يكلفون الحكومة الباكستانية مبلغ 100 مليون دولار سنوياً على الرغم من محدودية الإمكانات الاقتصادية لدولة باكستان، مشيراً ألى أن اللاجئين الأفغان بباكستان كلفتهم الكثير من المصادر من خلال استخدام البنية التحتية من تعليم وصحة وخدمات تقدم لأكثر من خمسة ملايين لاجئ.

وبين البلوشي أن 30% من اللاجئين يقطنون في مخيمات اللاجئين في حين يعيش 70% منهم في القرى والمدن الباكستانية.

# المؤتمر الدولي للقضاء يشيد بدور المملكة في تحقيق العدالة

## توصيات بتعميم ثقافة التحكيم وزيادة مكاتب المصالحة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/635826

عبدالله الشملاني - الرياض

أشاد المشاركون في المؤتمر الدولي للقضاء والتحكيم بالرياض، أمس، بالدور الريادي الذي تقوم به المملكة في تحقيق العدالة، وحفظ المصالح، والتأكيد أن الشريعة الإسلامية شاملة ومستوعبة لجميع القضايا المعاصرة مع مرونةٍ في التطبيق والتعامل.

ورفع المشاركون في توصياتهم برقية شكر وتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، ولمقام ولي العهد، وزير الداخلية، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، و لولي ولي العهد، وزير الدفاع، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان.. مثمنين الدور الريادي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في تحقيق العدالة، وحفظ المصالح، والتأكيد أن الشريعة الإسلامية شاملة ومستوعبة لجميع القضايا المعاصرة مع مرونةٍ في التطبيق والتعامل.

وأكدوا على الدور الريادي لفريق التحكيم السعودي في رعايته لرواد التحكيم في كل المجالات بقيادة سمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد.. والإشادة بالنهضة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، والتي أثمرت ظهور أنظمة قضائية حديثة، تواكب أحدث النظم القضائية في العالم، سواء في الجانب الإجرائي، أو في الجانب الموضوعي، أو في تطوير البيئة العدلية.

وأوصوا بتوجيه عناية الباحثين والمختصين لإبراز الدور التكاملي بين القضاء والتحكيم في إيجاد حلول ملائمة للنزاعات بين الأطراف في كل المجالات، والتأكيد بالدور الذي يؤديه التحكيم باعتباره وسيلة حل نزاع بديلة.. والتأكيد على أهمية التجارب الدولية في القضاء والتحكيم، والاهتمام في مجال نشر أحكام المحكمين وترجمتها لإفادة الباحثين والدارسين في هذا المجال، والتركيز على رقابة القضاء لأحكام المحكمين؛ ضمانًا لتنفيذها، وحمايةً لحقوق الأطراف.

ودعوا إلى تعميم ثقافة التحكيم والصلح، وزيادة مكاتب المصالحة ومراكز التحكيم؛ حفاظًا على الأسرار الخاصة، وتجنبًا للخصام والشقاق، وتخفيفًا عن كاهل القضاء.. والاستفادة من تسارع التقنية الحديثة في تطوير آليات القضاء والتحكيم وعقد اللقاءات والملتقيات لتوثيق أواصر التعاون وتبادل الخبرات بين المختصين في مجالات القضاء والتحكيم.

# البراك: مضاعفة المكافآت استمرار لدعم المليك لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/635803

عبدالله الشملاني - الرياض

أشاد وكيل وزارة التعليم للتعليم الدكتور عبدالرحمن بن محمد البراك بقرار مجلس الوزراء بمضاعفة مكافآت طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. وأشار إلى أن هذا القرار يأتي امتدادًا للرعاية الأبوية الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وعنايته الحانية لأبنائه الطلاب من ذوي الإعاقات، ودعمهم وتشجيعهم، وتلمس احتياجاتهم، بمضاعفة المكافأة الشهرية للطلاب ذوي الإعاقة إلى (600) ريال في المرحلة الابتدائية، و(750) ريالاً في المرحلة المتوسطة، و(900) ريال لمن هم في المرحلة الثانوية، وتشمل فئات أخرى من ذوي الإعاقة الجسمية والصحية.

وأضاف إن هذه الفئة الغالية علينا محل عناية واهتمام كبيرين من قبل الدولة -وفقها الله- والمسؤولين في الوزارة، وأوضح أن المملكة انطلقت في سياستها التعليمية للعناية الفائقة بهذه الفئة، وأولت اهتمامًا متزايدًا للفئات الخاصة تعليمًا وتشخيصًا وعلاجًا، وآزرت كل الجهود المبذولة في هذا المجال بالإمكانات المتاحة كافة، وهيّأت الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، وشرعت في بناء مراكز خدمات التربية الخاصة، ولعل آخرها افتتاح مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات المساندة للتربية الخاصة، الذي دشنه وزير التعليم الدكتور عزام بن محمد الدخيل مؤخرًا، وأكد وكيل التعليم أن هذه الإنجازات التي تحققت بفضل الله، ما كانت لتتحقق لولا الدعم السخي غير المحدود ماديًّا ومعنويًّا من لدن حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بمتابعة واهتمام بالغ من معالي وزير التعليم الدكتور عزام بن محمد الدخيل، الذي يتابع شخصيًّا كافة جهود الوزارة تجاه هذه الفئة الغالية، وختم البراك حديثه بالشكر والعرفان للمقام السامي الكريم على دعم أبنائه ذوي الإعاقة، والاهتمام الكبير بهم، داعيًا المولى عز وجل أن يوفق جهود خادم الحرمين الشريفين لخدمة هذه البلاد، وأن يديم عليها نعمة الأمن والرخاء، وأن يحفظ بلادنا من كيد الكائدين وعبث العابثين.

# 6خطوات للحد من العنف ضد المريض وذويه بالمنشآت الصحية حددها 70 أخصائيا اجتماعيا وتشمل جمع المعلومات وتدريب الكوادر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/635823

إبراهيم جبريل – مكة المكرمة

أوصى 70 أخصائيا اجتماعيا من مختلف مناطق المملكة بتنفيذ 6 خطوات للحد من العنف الطبي والصحي ضد المريض وذويه، جاء ذلك خلال اجتماعهم في أول نادي للخدمة الاجتماعية بمركز التوحد بمكة، حيث ناقشوا خطة العمل المبدئية للحد من العنف.

من جهته أوضح جمعة الخياط المشرف العام ورئيس مجلس إدارة النادي بأن الخطوة الأولى ستكون تجميع كل المعلومات الحقيقية الميدانية عن العنف غير المقصود الذي يحدث من بعض الكوادر في القطاعات الطبية والصحية ضد المريض وذويه أثناء تقديم الخدمة لهم، والثانية البدء في إعداد الردود أو الكلمات البديلة التي يفضل استخدامها في الرد على المريض عند سؤاله أو استفساره عن أي خدمة يبحث عنها في المنشأة الطبية أو الصحية، والثالثة إقامة ورشة عمل للتدريب على الفعل وردة الفعل الإيجابية بين الأخصائيين والأخصائيات باستخدام كلمات إيجابية بديلة عن الردود أو الكلمات السلبية التي يستخدمها أحيانا بعض الكوادر في القطاع الصحي.

وأضاف أن الخطوة الرابعة عمل ورش لتدريب الأقسام كل بمفرده على أسلوب الرد الأفضل على المريض، والخطوة الخامسة البدء بتحقيق الهدف المنشود من خلال عمل استبيان مبدئي يأخذ انطباع المرضى عن طريقة استقبالهم داخل المنشأة الصحية. ومن ثم سيتم البدء الفعلي في التدريب الفعلي للكوادر بمختلف فئاتهم على الأسلوب الجميل، والخطوة السادسة رصد نتائج المحاضرات وتأثيرها الإيجابي على فريق العمل بمختلف فئاته في المنشأة الصحية وعمل استبيان للمرضى عن أسلوب استقبالهم.

وأضاف بأنه تم تشكيل فريق لتحقيق الهدف المنشود للتخفيف عن مرضانا وذويهم من الآلام التي يتعرضون لها بدون قصد من الكوادر الطبية والصحية الفنية والإدارية في مختلف القطاعات الصحية المختلفة.

# إعفاء 79 ألف معاق من رسوم تأشيرات الاستقدام

## "الشؤون الاجتماعية": الرسوم تدفعها الدولة وليس الوزارة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/635805

محمد العوني - الرياض

أعفت الدولة 79 ألفًا من ذوي الإعاقة خلال عام 1436هـ من رسوم تأشيرات الاستقدام، تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء رقم (229) وتاريخ 1431/7/2هـ والقاضي بتحمل الدولة عن المعوقين، رسوم تأشيرات الاستقدام والخروج والعودة وإصدار الإقامة وتجديدها الخاصة بـالسائق الخاص، والخادمة، والممرض.

وقال الدكتور عبدالله بن سعود بن معيقل وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة إن الرسوم يتم إعفاؤها من قبل الدولة عن طريق برنامج سداد الحكومي ولا يتم دفعها من قبل الوزارة.

وبين أن إعفاء ذوي الإعاقة من رسوم التأشيرات يشترك فيها أكثر من جهة حكومية، مع وزارة الشؤون الاجتماعية، منها وزارة العمل والمديرية العامة للجوازات.

وأضاف إن الوزارة من خلال 38 فرعا موزعة على مناطق المملكة تقوم بإجراء الفحص اللازم على المستفيدين، وفي حال انطباق الشروط عليهم حسب تصنيف الإعاقة يتم إحالتهم بشكل إلكتروني إلى مكاتب الاستقدام التابعة لوزارة العمل، حيث تقوم مكاتب الاستقدام باستخراج التأشيرة للمستفيد عند مراجعتهم لها.

# الرقابة": 10 أيام للرفع بأسباب غياب الموظفين»

# 206 ملاحظات على أداء 34 جهة حكومية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151014/Con20151014802170.htm

عبدالله القحطاني (أبها)ماجد النفيعي (الطائف)

كشفت مصادر مطلعة لـ «عكاظ» أن الجهات الرقابية سجلت 206 ملاحظات على أداء 34 جهة حكومية خلال النصف الأخير من العام المنصرم 1436هـ.

وبين المصدر أن أبرز الملاحظات تسجيل مخالفات مالية لدى بعض الجهات، وصرف أذونات مالية أيضا دون وجه حق، كما أشار المصدر أن من أهم الملاحظات أيضا تعثر عدد من المشاريع الحيوية والتي سجلت أكثر من 54 % عنها في الأعوام الماضية.

وقال المصدر: إنه تم أيضا تسجيل ضعف أداء جودة التنفيذ لشركات المنفذة لمشاريع وشركات الباطن، التأخر في الرد على ملاحظات الجهات الرقابية وعدم التفاعل معها بشكل كبير، ضعف إدارات المتابعة في الجهات الحكومية، ضعف وفشل الرقابة الداخلية الوقائية في الأجهزة الحكومية، ضعف في الأجهزة التنفيذية في نفس الجهات، عدم جدية المراجعة المالية في عمليات المحاسبية والتدقيق، ضعف التعاون بين الأجهزة الحكومية، عدم التجاوب السريع في معالجة المخالفات والتجاوزات (الإدارية، والمالية).

من جهة أخرى، أمهلت هيئة الرقابة والتحقيق مديري ورؤساء القطاعات الحكومية 10 أيام للرفع بأسباب غياب الموظفين، الذين يتم رصد غيابهم خلال جولات مندوبي الهيئة لهذه القطاعات، مشددة على أنه سيتم الحسم مباشرة من المرتبات، إذا لم يصل تبرير الغياب خلال هذه المدة.

وأوضحت مصادر لـ«عكاظ» أن الإجراءات الواجب اتخاذها بعد زيارة مندوب هيئة الرقابة والتحقيق، تنص على أنه يجب على الرئيس المباشر سرعة الرفع لإدارة شؤون الموظفين عن أسباب غياب منسوبيه، وإرفاق المبررات إن وجدت، خلال فترة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ الزيارة.

وفي ذات الإطار بينت المصادر أن تعليم الطائف كان قد أبدى ملاحظته على مراجعة الكثير من الموظفين، بطلب إلغاء الحسم بعد فترات طويلة، وعند الرجوع للأسباب، وجد أن الرئيس المباشر لم يرفع الأعذار في حينها، وبناء عليه تم التشديد على جميع الرؤساء المباشرين، بضرورة استكمال الاستمارة المتعلقة بهذا الشأن بعد زيارة مندوبي هيئة الرقابة، موضحا بها أسماء الغائبين وأسباب غيابهم مع إرفاق ما يبرر الغياب خلال فترة لا تتجاوز 10 أيام، وإرسالها إلى إدارة شؤون الموظفين، والتأكيد على تحميل كامل المسؤولية للجهة التي لا تتقيد بذلك، إضافة إلى الرفع عنها للجهات المعنية.

# مطالبة المرشدين بالإبلاغ عن العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151014/Con20151014802187.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)

شدد المشاركون في لقاء التميز الذي عقده مكتب التعليم بشرق مكة المكرمة على المرشدين الطلابيين، بضرورة الإبلاغ الفوري عن أي حالات عنف أسري ترصد على الطلاب في المدارس.
وقال مشرف التوجيه والإرشاد بتعليم منطقة مكة المكرمة الدكتور سعد الشريف، إنه يتعين على كل من يطلع على حالة عنف أسري أن يقوم بتنفيذ الإجراءات التي حددها نظام الحماية من الإيذاء، واتخاذ التدابير الفعالة في التعامل مع الإيذاء والتأكيد على السرية التامة بحيث لا يجوز الافصاح عن هوية المبلغ إلا برضاه.

# 12مستفيدة من المناصحة داخل السجون

# العفنان لـ"الوطن": العائدون للإشكالات الأمنية من خريجي المركز لا يتجاوزون 15٪

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=238531&CategoryID=5

الأحساء: عدنان الغزال
كشف المستشار في مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، عضو هيئة التدريس في جامعة الملك سعود بالرياض الدكتور علي العفنان، استفادة نحو 12 امرأة من مناصحة ورعاية المركز داخل السجون السعودية، فيما يبلغ إجمالي المستفيدين من المناصحة والرعاية داخل المركز من "الذكور" أكثر من 3200 مستفيد.
وأكد العفنان أن المركز يقدم خدماته لفئة "الذكور"، وأن هناك برامج مناصحة ودورات علمية داخل السجون قبل إلحاق المستفيدين بالمركز، موضحا أن المستفيد يخضع لبرامج تأهيلية وتدريبية في شتى فروع المعرفة، وذلك من خلال 12 برنامجا. وأسهم المركز في تخريج المستفيدين في عدة مجالات، ممن تمكنوا من استكمال ومواصلة دراساتهم العليا والمرحلة الجامعية في الجامعات.
المنتكسون قلة
وأشار إلى أن هناك نماذج من الخريجين تمكنوا من افتتاح مشاريع صغيرة في الأعمال الحرة، مشددا على أن نسبة العودة للإشكالات الأمنية لا تتجاوز 15% من خريجي المركز، وهذه النسبة مقارنة بالنسب في برامج التأهيل عالميا، تعتبر نسبة متميزة جدا. وأضاف العفنان أن من بين أهداف المركز إقامة الحجة على المستفيدين وذويهم.
وأشار في اتصال هاتفي مع "الوطن" أمس، إلى أن المركز حصد عددا من الإنجازات والشهادات التقديرية العالمية، وحظي بإشادات من مراكز دولية مرموقة، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، كما حظي بإشادة مؤسسات متخصصة في التصدي لظاهرة الإرهاب والتطرف في العالم، وشهد زيارات نخبة من رجالات الفكر والإعلام والسياسة والمختصين من شتى الفروع ذات العلاقة، وعدد من الوفود العالمية. كما شارك في كثير من الملتقيات والمناشط العالمية، وأصبح المركز بيت خبرة على مستوى العالم.
توعية الطلاب
وأضاف أن المركز يعمل حاليا على تنفيذ محاضرات وندوات تعريفية بأنشطته في الجامعات السعودية، وبعض مدارس التعليم العام، وذلك لعرض تجربة المركز في المناصحة والرعاية، ودوره في إعادة وتأهيل الشباب، والتصدي لظاهرة الانخراط في الجماعات المتطرفة ومناطق الصراعات والحروب. وشدد على ضرورة تعاون الجميع على الأصعدة كافة لتحصين ووقاية الشباب والشابات من هذه الأفكار المتطرفة، لافتا إلى أن تلك الندوات والمحاضرات ستشهد مشاركة

مجموعة من خريجي المركز ممن يسر الله لهم التوفيق، وقد مروا بالتجربة وأصبحوا حاليا لبنات صالحة في هذا الوطن المعطاء.

مستفيدون يدرسون بالجامعات

أشار العفنان خلال كلمته في ندوة بعنوان "تجارب واقعية من واقع الحروب والصراعات" بمشاركة وفد من مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، بتنظيم من نادي الأحساء الأدبي، وباستضافة من جامعة الملك فيصل بالأحساء، إلى أن 750 خريجا "مستفيدا" من المركز، يدرسون في الجامعات السعودية لمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا.

إلى ذلك، أبان رئيس شعبة الدراسات في المركز العميد الدكتور يحيى أبو مقايض خلال الندوة، أن المركز هو مؤسسة إصلاحية تعني بإعادة التأهيل الفكري للمتطرفين، وهي الوحيدة من نوعها على مستوى العالم، ويعمل منذ 11 عاما، ويهدف إلى تعزيز المواجهة الدولية لظاهرة الإرهاب، والمواجهة الفكرية للتطرف الفكري، وصيانة الأمن الوطني والتكامل المجتمعي، وتنمية التعاون مع الجهات الأخرى، وتحقيق الحياة الكريمة للمستفيدين، ونشر الوسطية وتعزيز فرص الاندماج في المجتمع، ويركز عمل المركز على المناصحة والتأهيل والرعاية. وأضاف أن المركز شهد زيارة 213 وفدا متخصصا من خارج المملكة.

خطر التقنيات الإلكترونية

عضو المركز الدكتور إبراهيم الميمن ذكر خلال الندوة، أن التقنيات الإلكترونية الحديثة، هي الأداة الأشنع في التأثير على عقول الشباب، وهي وسيلة للخروج والتجنيد والتحريض والمبايعة، وأن الانطواء والانغلاق وراء ارتكاب الأعمال التفجيرية، مؤكدا أن الجماعات المتطرفة، تعمل على توريط الشباب، وتجنيدهم داخل البلاد للإضرار ببلدهم داخليا. وبين أن أعضاء المركز حريصون على مناقشة الفكر بالفكر، مشيرا إلى أن التكفير في ازدياد، مضيفا أن هناك "معرفات" على مواقع التواصل الاجتماعي من الخارج هدفها تسميم عقول وأفكار شباب الوطن، وأصبحت تلك الجماعات المتطرفة والتكفيرية تتعامل مع أدق التقنيات لإغراء الشباب واستهدافهم ومن بينها بعض الألعاب الإلكترونية التي تدعو للحروب والإغراء.

وفي السياق ذاته، ذكر عضو المركز الدكتور عبدالعزيز الهليل خلال الندوة، أن المستفيد يمر ببرنامج لمدة 3 أشهر في المركز، حيث يتولى المركز في البداية دراسة الحالة ومعرفة احتياجات المستفيد وأسرته لمساعدته لتخطي الجانب الاجتماعي، ويتم تدريج المستفيد في الخروج بواقع 3 أيام كل أسبوعين، والالتقاء بأسرته فقط، والسماح له بحضور الزواج والعزاء لإعادته تدريجيا إلى المجتمع، ومن ثم مرحلة الرعاية اللاحقة والتي تمتد لـ 6 أشهر بعد الإفراج لضمان عدم الانتكاسة.

**85 %** نسبة النجاح

بنى المركز شراكات مع 6700 أسرة ممن تورط أبناؤهم في الأفكار المتطرفة، وأن نسبة النجاح لأعمال المركز بلغت 85.2% وهي نسبة ممتازة جدا، وأن عدد أعضاء المركز يبلغ 262 عضوا من المتخصصين، ويتسع لـ 400 عضو متعاون، كاشفا عن استحداث 3 فروع تابعة للمركز، وللمركز 5 مكاتب رئيسة.

تائبون: انسقنا وراء الفكر الضال ثم أدركنا خطأنا

عرض عبدالرحمن الحويطي، مستفيد من المركز (تائب) تجربته خلال الندوة، مبينا أنه يعمل حاليا مدير الشؤون الإدارية في كلية الاتصالات بجامعة تبوك، وحاصل على شهادة الهندسة المدنية، وأنه تلوث بالأفكار المتطرفة في عام 2005، وكان لديه الحماس والاندفاع والخروج مع الأصدقاء، مضيفا: لم أكن أعلم أنني انساق إلى أمر لم يخطر ببالي من خلال جهات وأشخاص هدفهم الإضرار ببلدي، وأن تلك الأفعال ستصنع مني البطولة والمجد، التي اتضح لي فيما بعد أنها الفشل والإساءة والدمار إلى بلادي، وإيقاعي في حرج مع مجتمعي. وأضاف: التحقت بالجماعات والتنظيمات الإرهابية في اليمن، والخروج عن طريق التسلل بواسطة شخص قادم من مناطق الحروب والصراعات، رغم أنني لم أكن موقوفا أمنيا، وليست هناك أي شبهة جنائية في سجلاتي، وبالكذب والخداع على والدي، وخلال تواجدي في اليمن أدركت حجم الخطر والتورط في التعامل مع الأسلحة، وارتداء الأحزمة الناسفة للتفجير في التجمعات البشرية، فقررت العودة إلى الوطن.

كما عرض بدر هذال العنزي، مستفيد من المركز (تائب) تجربته خلال الندوة، موضحا أن انخراطه في الفكر التكفيري حدث عام 2003، وأن مقاطع الإنترنت لمآسي مناطق الحروب والصراعات والرسوم المسيئة للرسول ﷺ والصور المهينة للمصحف الشريف، والخطب التي تحث الشباب على الحماس والطائفية والعداء وراء انخراطه في هذا الفكر التكفيري. وأضاف: تواصلت مع شخص في مناطق الصراعات خارج المملكة، وحاولت أسرتي تزويجي حتى ابتعد عن هذا الفكر، فتزوجت ورزقت بثلاث بنات، وزاد الأمر عبئا، عندما تم استيقافي عند استخراجي لجواز سفر، وبعد السجن انخرطت في مركز الأمير محمد بن نايف، وأكملت دراستي الثانوية والبكالوريوس، وحاليا أواصل دراسة الماجستير

والدكتوراه. وتعرضت إحدى بناتي لصدمة نفسية أثناء فترة سجني، وساهم المركز في علاجها نفسيا، وتجاوزت هذه المرحلة.

# إحالة مصور الطفل الغريق إلى هيئة التحقيق

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=238534&CategoryID=5

الدمام: علي عبدي
أحالت شرطة المنطقة الشرقية مصور حادثة منع دخول الطفل الغريق إلى مستشفى الملك فهد الجامعي يوم 29 سبتمبر الماضي إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، إذ اتضح أنه مراجع للمستشفى، قام بتصوير الواقعة ونشرها.
وقال المتحدث الرسمي لشرطة المنطقة الشرقية العقيد زياد الرقيطي لـ"الوطن" إنه وردت دعوى من إحدى المستشفيات بمحافظة الخبر عن توجيه الاتهام إلى أحد المواطنين بتصوير إحدى الحالات في إسعاف المستشفى، ونشر الصور عبر وسائل التواصل الاجتماعي بغرض الإساءة إلى المستشفى، مؤكدا أنه تم إحضار المدعى عليه وإحالته رفق الدعوى إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.
من جانبه، أكد المحامي بندر حمدان البشري لـ"الوطن"، أن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يعاقب كل من يشهر بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة مدة لا تزيد عن سنة، وبغرامة لا تزيد على 500 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.
يذكر أن إدارة مستشفى الملك فهد الجامعي توعدت بمحاسبة مصور الحادثة، وهو مراجع، لقيامه بنشر الصور في مواقع التواصل الاجتماعي بطريقة لا تمت إلى الحقيقة بصلة، وتحميل المستشفى المسؤولية ونشر معلومات لا صحة لها، بهدف التشهير وتشويه سمعة الجهاز الطبي، وانتهاك حرمات الموتى وخصوصية المرضى.

# حملة دهم لمقر المركز الطبي و11مفتشا كشفوا 19 مخالفة بمنشآته

# وزير العمل يتفاعل مع شكوى مواطنة تضررت من تعسف مدير غير سعودي

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://sabq.org/EmJgde

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:
تفاعل وزير العمل الدكتور مفرح الحقباني مع شكوى موظفة في جدة تعمل في مركز طبي للمختبرات بجدة.

وفي التفاصيل ، وجه الدكتور مفرح الحقباني على الفور مدير عام فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة عبدالله العليان بسرعة متابعة شكوى المواطنة حيث تضررت من تعسف إدارتها عليها وعدم حصول بعض الموظفين على حقوقهم بالرغم من الالتزام بالواجبات التي طلبتها المنشأة.

وعلى الفور قامت إدارة التفتيش بمكتب عمل جدة بزيارة ميدانية لمقر المنشأة وفروعها الستة المنتشرة بجدة بقيادة مدير عام فرع الوزارة بالمنطقة وبحضور مدير التفتيش بجدة مصلح السفري و 11 مفتشا ميدانيا.

وقد رصدت الحملة 19 مخالفة اشتملت عَلى عدم الالتزام باشتراطات عمل المرأة وتوفير البيئة المناسبة لعملها داخل المنشأة كما تم ضبط قيام بعض الموظفين السعوديين بالعمل بغير ما هو متفق عليه بالعقد وتذمر العاملات السعوديات من عدم وجود أمن خاص بالمنشأة، وكذلك شغل بعض الوظائف القيادية بالموارد البشرية بغير السعوديين ومضايقة للسعوديين رجال ونساء من بعض المدراء الأجانب.

وأوضح العليان أنه تم ضبط تلك المخالفات علي المنشأة وإلزامها بتصحيح تلك المخالفات وأنه جار المتابعة مع المنشأة حتى تصحيح جميع المخالفات.

وأهابت وزارة العمل بتفاعل الجميع في الابلاغ عن جميع المخالفات على هاتف خدمه العملاء أو زيارة أقرب فرع لمكتب العمل وتقديم الشكوى وسوف يتم التعامل معها وفق الإجراءات النظامية

# مصادر: قدم تقريراً طبياً يفيد بحاجته لـ 3 أيام للشفاء.. والتحقيقات جارية

# فتح تحقق حول تعرض معلم لاعتداء من قبل مدير مدرسة بالعيص

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م

http://sabq.org/6nJgde

يوسف سفر -سبق-المدينة المنورة:

فتحت إدارة الإشراف التربوي بمحافظة العيص تحقيقاً حول تعرض معلم لاعتداء من قبل مدير مدرسة ثانوية المرامية التابعة لمحافظة العيص حسب ما ذكر المعلم في الشكوى المقدمة إلى مكتب الإشراف التربوي.

وعلمت "سبق" من مصادرها أن المعلم المعتدى عليه قدم تقريراً طبياً قدر فيه مدة الشفاء 3 أيام.

من جانبه أوضح المتحدث الأمني بشرطة منطقة المدينة المنورة العميد فهد الغنام لـ"سبق" أن معلماً تقدم ببلاغ مفاده أنه تعرض إلى الاعتداء من مدير المدرسة.

وأضاف الغنام أن الشرطة اتخذت الإجراءات النظامية والمتبعة بمثل هذه القضايا وخاطبت إدارة التعليم التي تتبع لها المدرسة ومازالت التحقيقات جارية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/14/article_998069.html

## عبدالحميد العمري

صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بالموافقة على "تنظيم هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة"، التي ستكون هيئة عامة ترتبط تنظيميا برئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتتولى العمل على توليد الوظائف ومكافحة البطالة في المملكة، من خلال التنسيق بين جميع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بسوق العمل وتعزيز المشاركة بينها، والعمل على تنمية القطاعات المولدة للوظائف واستثمار الميزة التنافسية في مناطق المملكة لهذا الغرض. وحسبما نص عليه التنظيم الخاص بهذه الهيئة، سيتم إنشاء مجلس إدارة للهيئة يشكل من رئيس يعين بأمر من رئيس مجلس الوزراء، إضافة إلى محافظ الهيئة، يتولى تعيينه مجلس إدارة الهيئة، وممثلين من عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص.

تتلخص أهم الأهداف الرئيسة لتأسيس هذه الهيئة الناشئة في خمسة أهداف، الهدف الأول: العمل على دعم وتنمية القطاعات ذات العائد الأكبر على توليد الوظائف. الهدف الثاني: تبني سياسات تحفيزية للقطاعات المولدة للوظائف. الهدف الثالث: التنسيق بين البرامج والسياسات المرتبطة بالتوظيف والتوطين والتأهيل والتدريب ومدى التوافق بين هذه السياسات لأغراض توليد الوظائف في سوق العمل المحلية. الهدف الرابع: التنسيق بين البرامج الحكومية المختلفة لتنمية الطاقات البشرية الوطنية، والتأكد من أن برامج التعليم والتدريب متوافقة مع متطلبات سوق العمل المحلية، وكذلك احتياجات المملكة المستقبلية. الهدف الخامس: إجراء الدراسات واقتراح الآليات اللازمة لرفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية، وتعزيز مهاراتها وقدراتها.

يأتي هذا التوجه متوافقا إلى حد بعيد مع الرؤية الشاملة تجاه تحديات سوق العمل والبطالة محليا، وضرورة إسهام جهات أكثر مع وزارة العمل، تتشكل من الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، إضافة إلى كبرى منشآت القطاع الخاص في العديد من النشاطات الاقتصادية المختلفة، على أن تتسم تلك الرؤية بالسمات التالية؛ أولا: أن تكون أكثر شمولية تجاه الاقتصاد الوطني بصورة عامة، وليس فقط تجاه سوق العمل، وهو ما سيحدث فارقا كبيرا على مستوى السياسات والإجراءات التي ستنتهجها الوزارة وبقية الأجهزة الحكومية المعنية إذا تطلب الأمر، تجاه السوق وجميع المنشآت والأفراد ذوي العلاقة، وكذلك الأداء والنتائج لاحقا.

فما حدث خلال الفترة الماضية؛ تمحور حول تعامل وزارة العمل منفردة مع تشوهات سوق العمل المحلية، دون النظر أو الأخذ في عين الاعتبار "المصادر الرئيسة" لتلك التشوهات التي تسربت إلى سوق العمل، وتغلغلت في مختلف أرجائه، ويكفي القول هنا إنه مهما بذلته وزارة العمل أو غيرها للقضاء على كل إفرازات التشوهات الرئيسة، دون المساس بأي من تلك المصادر الرئيسة للإفرازات، فإنك ستظل تدور في حلقة مفرغة لزمن طويل جدا.

ثانيا: تقتضي ترجمة السمة الأولى السابقة؛ أن تتشكل منظومة عمل واسعة تضم الأجهزة الحكومية المعنية "وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للاستثمار"، إضافة إلى منشآت القطاع الخاص ممثلة في الغرف التجارية والصناعية، بما يتوافق مع سياسات وبرامج مستقبلية للتوطين أكثر شمولية. إنه من المفيد جدا في ضوء النظرة الشمولية، أن تكون تترجم منظومة العمل الحكومية والأهلية للاقتصاد الوطني وسوق العمل تحت مظلة هذه الهيئة الناشئة، وأن تتبنى مفهوم العمل من مكونات الاقتصاد الوطني وفق أنشطته الثلاثة الرئيسة: (1) نشاط الزراعة (بيانات 2014: مساهمته في الاقتصاد 1.8 في المائة، حصته من العمالة الوطنية 1.1 في المائة، معدل التوطين 2.6 في المائة)، ويشمل: الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك. (2) نشاط الصناعة (بيانات 2014: مساهمته في الاقتصاد 58.2 في المائة، حصته من العمالة الوطنية 52.6 في المائة، معدل التوطين 13.6 في المائة)، ويشمل: التعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، والكهرباء والغاز، والمياه، والتشييد والبناء. (3) نشاط

الخدمات (بيانات 2014: مساهمته في الاقتصاد 40.1 في المائة، حصته من العمالة الوطنية 46.3 في المائة، معدل التوطين 21.1 في المائة)، ويشمل: تجارة الجملة والمطاعم والفنادق، والنقل والاتصالات والتخزين، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية وشخصية، ومنتجي الخدمات الحكومية. ويستمر في التدرج هبوطا حسب ذلك التبويب حتى يصل إلى أدنى مستوى تحليلي، مع الأخذ في الاعتبار النشاطات الجزئية المكونة لتلك النشاطات الثلاثة الرئيسة.

تتولى هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة كإحدى أولوياتها العمل على توسعة وتعزيز نشاط الخدمات، عبر توسعة وزيادة الاستثمارات في مختلف أنشطته الفرعية، والعمل كذلك على فتح المنافسة في رحابه الواسعة، ذلك أن هذا النشاط يعد من أكثر الأنشطة الاقتصادية الحاضنة لأشكال الاحتكار على العكس من المنافسة، الذي أدى بدوره إلى بقاء نسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني دون 40.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. كل ذلك بدوره سيسهم في زيادة وإيجاد المزيد من آلاف الفرص الوظيفية الملائمة والكريمة للمواطنين والمواطنات، ويكفي أن تركز هنا على بعض النشاطات الفرعية لنشاط الخدمات كخدمات المال والتأمين "مصارف تجارية، شركات تأمين"، اللذين يعاني كل منهما تشوهات هيكلية تسبق توطين الوظائف من عدمه! فالمصارف التجارية نشاط يعاني منذ فترة طويلة جدا ارتفاع درجة تركزه الشديدة "الاحتكار"، ورغم ارتفاع معدل ربحه لرأس المال لدرجة وضعته في أعلى سلم مؤشرات الربحية على مستوى القطاعات المالية عالميا "كان أحد أسباب ارتفاع الربحية سيطرة أشكال الاحتكار، وضعف المنافسة"، أقول على الرغم من كل ما تقدم من أرباح مرتفعة، إلا أن مساهمة هذا النشاط في القيمة المضافة للاقتصاد لا تكاد تصل إلى 3.0-2.5 في المائة، على الرغم من تجاوز موجوداته لسقف الـ 2.0 تريليون ريال، ولا يتجاوز عدد العمالة فيه لـ 47.6 ألف عامل سعودي وغير سعودي (0.47 في المائة من إجمالي عدد العمالة في القطاع الخاص)، وقس على ذلك الحال بالنسبة لنشاط التأمين.

واقع الحال وما يحتمله من تحديات تنموية؛ يؤكد أهمية رفع مساهمة نشاط الخدمات في الاقتصاد "المتوسط الأمثل بالنسبة للاقتصادات المشابهة تراوح بين 75 و85 في المائة"، وللعلم فإن ارتفاع نسبة نشاط الخدمات في الاقتصاد وديمومة ارتفاع تلك النسبة، تبين للمختصين والمراقبين مدى قرب الاقتصاد من التحول لاقتصاد المعرفة من عدمه، واستقرارنا حتى نهاية العام الماضي عند 40.1 في المائة تدلل على ابتعادنا كثيرا حتى الآن عن تحقق هذا التحول! إلا أن الأهم في الوقت الراهن بالنسبة لوزارة العمل ولهذه الهيئة الناشئة، أن تكتشف المدخل الأسلم ونقطة البداية الصحيحة نحو تحقيق الهدفين التنمويين، بالتكامل في الجهود مع بقية الأجهزة المعنية: (1) تحسين ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي، ورفع درجة التنوع الإنتاجي المحلي. (2) إيجاد المزيد من الوظائف اللائقة والمنتجة لتلبية الطلبات المتنامية عليها من قبل خريجي التعليم العام والفني والعالي. والله ولي التوفيق.

# المعلمون والمعلمات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151014/Con20151014802111.htm

## عبده خال

مشاكل المعلمين والمعلمات لا تنتهي، ولو خصص كاتب ما كتاباته على هذه الفئة فلن يعجز عن تناول قضية يومية تخص هذه الفئة.

ويبدو أن تراكم مشاكلهم وتعطلها لزمن طويل جعل الحلول الحالية غير قادرة على اجتثاث كل المشاكل السابقة، كما أن بعض الحلول تفتقر للواقعية والعدالة الوظيفية وتفرز تعقيدات إضافية.

والمثال على هذا القول يمكن تطبيقه على كثير من القرارات التي لم تراع إفرازاتها على أرض الواقع، فمثلا حين استجابت وزارة التعليم لنداء لم الشمل بنقل المعلمات المعينات في القرى والهجر إلى المدن الكبيرة نتج عن ذلك مشكلة كبيرة لمن لم يتم تعيينهن من معلمات مكة وجدة والرياض والدمام، وتحول قرار الحل إلى أزمة حقيقية، إذ حجب التعيين

عن الخريجات في المدن الرئيسية اللاتي لا زلن ينتظرن حلا لمشكلة التعيين، والوزارة أقفلت عليهن كل الطرق فحين يذهبن إلى القرى والمدن الصغيرة لتقديم طلبات التوظيف يجدن شروطا تعجيزية مثل إثبات كون المتقدمة من أهل المنطقة.. وكأن هؤلاء الخريجات لا ينتمين لهذا الوطن الشاسع، وبالتالي يصبح إثبات مقر السكن معضلة تواجه هؤلاء المتقدمات. وإن تمت زحزحة هذا الشرط إلا أنه مثل عزوفا لدى الكثيرات.

وعدم تعيين خريجات المدن الرئيسية تحول إلى مشكلة تواجه الوزارة، حيث إن هناك خريجات (من المدن الرئيسية) مضى على تخرجهن عشر سنوات من غير أن يتم توظيفهن، وهذا ما يدعو إلى وجوب أن لا يكون أي حل لأي مشكلة سابقة نتاجه الإضرار بفئات أخرى، وهذا ما يحدث دائما.

ثم تجد أن بعض القرارات تغمط الناس حقوقهم، فمن ضمن قرارات وزارة التعليم عدم قبول الدورات التي مضى عليها أكثر من خمس سنوات، ليصبح السؤال: هل انتهت صلاحية تلك الدورات؟، وهل تريد وزارة التربية والتعليم من خريجات الأقدمية الانتظار عشر سنوات أخرى من غير تعيين؟.

كما يعد اختبار القدرات لخريجات الأقدمية (إذا اعتمد رسميا) ظلما كونهن أمضين فترة طويلة من الانتظار (أي قبل صدور حكاية القدرات) وكان من المفترض حل مشكلة خريجات الأقدمية قبل اشتراط أي شروط جديدة.

مشكلة وزارة التعليم أنها تربي مشاكلها بالقرارات الآنية وليس القرارات الجذرية التي من شأنها حل كل ما هو معلق.

## الإنتخابات البلدية

# حظر رعاية الشركات لحملات الدعاية الانتخابية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11573048

الدمام - «الحياة»
أكدت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في المنطقة الشرقية حظر رعاية الشركات لحملات الدعاية الانتخابية للمرشحين، مثل أن يضع المرشح في لوحاته أو في مقره الانتخابي منتجات شركات أو شعارها التجاري، لافتة إلى أن الأصل هو أن «الدعاية والوسائل الدعائية للمرشح، وليس للشركات، وتعريف المرشح بنفسه للناخبين، وليس الشركة.«
وتوقف اللجنة المحلية للانتخابات البلدية تلقي طلبات إصدار تراخيص حملات الدعاية الانتخابية لمرشحي ومرشحات المجالس البلدية في نسختها الثالثة (السبت) المقبل. وأكد المتحدث باسم الأمانة رئيس اللجنة الإعلامية للانتخابات في المنطقة محمد الصفيان «استمرار استقبال المتقدمين من المرشحين والمرشحات للحصول على إصدار التراخيص اللازمة حتى ذلك الحين، على أن تسلم لهم بعد إعلان القائمة النهائية للمرشحين في 17 صفر المقبل». وأوضح أنه «تم تخصيص مكاتب مستقلة لاستقبال طلبات المرشحات في مكتب الخدمات النسائية المساندة في مقر أمانة الشرقية.«
وأوضح الصفيان أن «لائحة الحملات الانتخابية تقضي بعدم جواز تنفيذ أي حملة انتخابية قبل الحصول على ترخيص من اللجنة المحلية للانتخابات في المنطقة، وأن أي مرشح أو مرشحة لم يحصل على التراخيص اللازمة للحملة الانتخابية، سيعتبر مخالفاً وسيعرض نفسه إلى العقوبات التي قد تصل إلى الاستبعاد من الانتخابات. «
وقال المتحدث باسم أمانة الشرقية: «إن اللائحة تنص على أنه لا يجوز لأي موظف عام أن يقوم بصفته الرسمية بأي عمل من شأنه التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على الحملة الانتخابية لأي مرشح، سواءً أكان هذا الأثر لصالح المرشح أم ضده. كما لا يجوز لأي جهة حكومية أو هيئة أو مؤسسة عامة أو شركه تمتلك الحكومة جزء من أسهمها، تقديم أي شكل من أشكال الدعم المادي أو المعنوي أو أي تسهيلات أو موارد لأي مرشح، أو القيام بأي تصرف من شأنه التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر علي الحملة الانتخابية لأي مرشح سواء أكان هذا الأثر لصالحه أم ضده».

# • البلديات" تؤكد أهمية التزام المرشحين بمواد لائحة الحملات الانتخابية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1090810

الرياض - صالح الحميدي
وجه وزير الشؤون البلدية والقروية رئيس اللجنة العامة للانتخابات البلدية م. عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ جميع اللجان المحلية والأمانات والبلديات بضرورة الالتزام بتنفيذ جميع مواد لائحة الحملات الانتخابية لمرشحي المجالس البلدية في جميع مناطق المملكة للدورة الانتخابية الثالثة 1437/1436هـ.

جاء ذلك في تعميم أصدره لجميع اللجان المحلية، وتضمن التأكيد على الالتزام بالشروط والضوابط الواردة في لائحة الحملات الانتخابية، ابتداءً من أهمية قيام المرشحين الراغبين في تنفيذ الحملات بتقديم طلب ترخيص الحملات الانتخابية إلى اللجنة المحلية -وفقا للنموذج المعد لذلك- خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان الأولي لقوائم المرشحين.
يشار إلى أن المرشحين والمرشحات الذين وردت أسماؤهم في قائمة المرشحين الأولية التي نشرت بتاريخ 17 ذي الحجة 1436ه عند رغبتهم القيام بحملاتهم الانتخابية فإنه يتوجب عليهم الحصول على تراخيص لحملاتهم الانتخابية، وذلك بالتقدم لمكاتب الخدمات الانتخابية المساندة بالبلديات أو إلى اللجنة المحلية (الفريق الإعلامي) مباشرة وذلك خلال 15 يوم من تاريخ نشر القوائم الأولية للمرشحين.
أما المؤسسات التي تطلب الترخيص لتنظيم الحملات الانتخابية فيجب أن يكون لديها ترخيص إعلامي ساري الصلاحية، وأن تقوم بتقديم الطلب لوكالة الوزارة للتخطيط والبرامج بالوزارة يتضمن صورة من الترخيص وأسماء المؤسسات المحلية والخارجية التي تعاملت معها المؤسسة خلال العامين الأخيرين، إضافة إلى أسماء العاملين ومؤهلاتهم، بما فيها سيرة صاحب المؤسسة ومؤهلاته وخبراته، وتحديد المنطقة الإدارية التي يرغب تولي تنظيم وإدارة حملة انتخابية فيها.
وستقوم اللجان المحلية بمراجعة طلبات تراخيص الحملات الانتخابية، وتصدر الترخيص اللازم لبدء الحملة الانتخابية بعد استكمال الإجراءات النظامية، وذلك قبل الإعلان النهائي لقوائم المرشحين بأسبوع على الأقل على أن لا يتم تسليمه للمرشح إلا بعد الإعلان النهائي عن اسمه بتاريخ 1437/2/17ه، ويراعى في الحملات الانتخابية الالتزام بالضوابط الشرعية وتوفير مكان مستقل للنساء.
وقسمت لائحة الحملات الانتخابية تراخيص الحملات إلى ثلاث فئات (أ، ب، ج)، حيث تشتمل الفئة (أ) على أربعة أنواع هي: الترخيص بإقامة المقر الانتخابي، واستخدام الوسائل الدعائية والوسائل الإعلانية والإعلامية، وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات، في حين تشتمل الفئة (ب) على ثلاثة أنواع هي: إقامة المقر الانتخابي، واستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية، وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات، فيما اقتصرت الفئة (ج) على نوعين فقط هما: الترخيص باستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية، وإقامة اللقاءات والمحاضرات والندوات.

# الاحتكار يقصي مرشحين للانتخابات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=238562&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي
بينما قصرت اللجنة العامة للانتخابات البلدية إعلانات الطرق والشوارع الخاصة بالمرشحين في مدينة الرياض على ثلاث شركات، كانت كلمة "استغلال" هي الأكثر رواجا بين المرشحين المتنافسين.
وشن كثير من المرشحين والمرشحات هجوما على اللجنة، مؤكدين أن الإجراء يهدف إلى تقليص وإقصاء كثير من المرشحين، ومنح الشركات الثلاث فرصة الاحتكار ورفع الأسعار، إذ وصلت القيمة في بعض المواقع إلى 125 ألف ريال لشهر كامل.
وتقمصت "الوطن" في تقصيها دور أحد المرشحين، إذ قالت الشركة الأولى إنها لا تقبل أي إعلان يقل عن شهر واحد، والتزمت الثانية بعدم الكشف عن المواقع والأسعار، وأكدت الثالثة أنها تقبل أي محتوى يصلها من المرشح، لعدم تلقيها أي توجيه في هذا الشأن.
" استغلال.. استغلال"، هذه الكلمة تصدرت حديث عدد من المرشحين في الانتخابات البلدية بالرياض، بعد أن ألزمتهم الجنة العامة للانتخابات بثلاث شركات دعائية، تتولى إعلانات الشوارع والطرق، الأمر الذي منحها فرصة استغلال المرشحين برفع الأسعار حتى وصلت إلى 125 ألف ريال لمدة شهر كامل، مع عدم إمكانية خفض الشهر.
تخفيض السعر

عدّ عدد من المرشحين والمرشحات لعضوية مجلس بلدي الرياض أن قرار اللجنة يضيق عليهم، ويمنح الشركات فرصة الاحتكار ورفع الأسعار، بعد أن منحت امتياز تسويق اللوحات الدعائية حصريا لثلاث شركات فقط، تقاسمت فيما بينها لوحات الإعلانات الموجودة بشوارع العاصمة الرئيسة والطرق المؤدية للمقرات الانتخابية ومحيطها.

استغلال غياب المنافسين

شدد المرشحون على أن الشركات استغلت غياب المنافسين بفرض شروط ومبالغ مضاعفة حتى بلغت مطالبة إحدى الشركات بدفع مبلغ 125 ألف ريال مقابل إعلان من دون صورة. وفوجئ بعض المرشحين والمرشحات في الرياض أمس عند مراجعة اللجان، للحصول تراخيص للحملات الدعائية، بتوزيع منشور عليهم يفيد بتعاقد اللجنة العامة مع ثلاث شركات ومنحها حصريا حقوق تسويق اللوحات الإعلانية. ويحوي المنشور على أسماء وأرقام اتصال الشركات الثلاث، وشعار أمانة الرياض وشعار الانتخابات البلدية.

قرارات منفردة

أعرب عدد من المرشحين والمرشحات عن استيائهم من قرار لجنة الانتخابات العامة، مؤكدين أنه يأتي استمرارا لنهجها السابق في إصدار القرارات المنفردة. واستغربت إحدى المرشحات - تحتفظ الصحيفة باسمها خوفا من إقصائها من قبل اللجنة - من موافقة أمانة الرياض على منح الشركات حقوق تأجير أكثر من 90% من اللوحات الدعائية في أهم شوارع العاصمة الرئيسة والطرق المؤدية إلى مقرات ومراكز الانتخابات البلدية، دون وضع ضوابط تمنع الشركات من التحكم بتسعيرة تأجير اللوحات ورفع أسعارها كيفما تشاء.

استحواذ اللوحات

من جانبه، أكد مدير إحدى الشركات أنهم تمكنوا من الاستحواذ على جميع اللوحات الدعائية في شوارع الرياض.

فيما كشف مندوب الشركة الثانية عن تقاسمهم تسويق اللوحات الدعائية بحسب المساحة، إذ تولت إحدى الشركات مهمة تأجير اللوحات الكبيرة على الطرق الرئيسة، فيما تتولى الشركتان الأخريان مهمة تسويق اللوحات الصغيرة والمتوسطة.

تجربة شخصية

"الوطن" تواصلت مع الشركات الثلاث، وتقمص مراسلها دور مرشح حيث أصر مندوب إحدى الشركات على معرفة الدائرة المترشح عنها قبل الخوض في التفاصيل، وبعد إعطائه رقم إحدى الدوائر الانتخابية، أبلغ المندوب مراسل الصحيفة بأن شركته تتولى تأجير اللوحات الكبيرة، وأنه يوجد لديهم لوحات كبيرة فقط مقاس 17 مترا × 4 أمتار، وتقع على طريق المطار.

وقال إنها تتناسب مع موقع الدائرة المرشح عنها، مشددا على عدم قبول شركته تأجير اللوحات لأقل من شهر كامل، وأنها تتقاضى مقابل ذلك مبلغ 125 ألف ريال.

ورفض المندوب أي محاولة تفاوض سواء على السعر أو حتى على عقد الايجار. ولفت إلى إمكانية الحصول على لوحات أصغر حجما وبأسعار أقل عبر الاتصال على الشركة الأخرى التي تتولى تأجير اللوحات الصغيرة.

كما أجرى مراسل الصحيفة اتصالا آخر على رقم الشركة الثانية، ولم يتم الرد عليه في حينه، وبعد مرور 10 دقائق تقريبا تلقى مراسل الصحيفة اتصالا من الرقم نفسه من شخص سعودي حسب اللهجة، وبادر مباشرة وبنبرة تتصف بالحدة والغضب قائلا "أرسل اسمك ورقم الحاسب الآلي والدائرة برسالة واتساب وسنرد عليك، وعند سؤاله عن سبب إصراره على معرفة الاسم ورقم الهوية الآن، ورفض عرض ما لديه من لوحات ومواقعها ومساحتها ومدة عقد الإيجار والأسعار، ورفض مواصلة النقاش وأنهى المكالمة بجملة "خلاص فيه غيري بيفيدونك بكل شيء."

الاتصال الثالث

أما الاتصال الثالث فقد جرى مع مقيم عربي عرف نفسه بأنه مدير الشركة، مؤكدا أن الشركات تستحوذ على جميع اللوحات الدعائية بالرياض، ولا يستطيع أي مرشح الحصول على لوحة لنشر إعلانه إلا عن طريقهم. وأضاف أن لديه لوحات مقاس 10 أمتار × 5 أمتار للإيجار بمبلغ 50 ألف ريال لمدة عشرة أيام، وأخرى بـ120 ألفا لمدة شهر قابل للتفاوض مع إمكانية خفض المبلغ في حال جدية الطلب. كما أكد أنه بإمكان المرشح تضمين الإعلان اسمه ورقم هاتفه وأي جملة أو رسالة يرغب في إيصالها للناخبين، مشيرا إلى عدم تلقيهم أي شيء من وزارة الشؤون البلدية أو اللجنة العامة للانتخابات يتعلق بمحتوى اللوحات.

# 5 عقبات تعيق نجاح المرشحات والتعيين أملهن

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=238557&CategoryID=5

الطائف: سلطان الحارثي

فيما خصت اللجنة العامة للانتخابات البلدية المرشحات لعضوية المجالس الأدبية بضوابط خاصة تمنع المرشحة من مباشرة بعض المهمات بنفسها وتتعلق بالظهور الإعلامي ومخاطبة الرجال، عدد مراقبون معوقات ستؤثر في فوز المرشحات بالمقاعد في انتخابات المجالس البلدية.

وأكد المراقبون أن من أبرز هذه المعوقات بعض الشروط التي وضعتها اللجنة العليا للانتخابات البلدية وخصت بها المرشحات، والتكتل الرجالي، وشراء الأصوات، وبعض الأعراف القبلية التي تحد من دعم المرأة في الانتخابات البلدية، وعدم ثقة المجتمع في قدرة المرأة على إحداث تغيير وتحقيق مطالبهم، بسبب صعوبة تحركها وانتقالها أو التقاء الجهور.

وأشار المراقبون إلى أن هذه المعوقات ستكون مؤثرة بنسب مختلفة في حضور المرأة في نتائج الانتخابات البلدية، مؤكدين أن بعض المجالس البلدية لن تدخلها المرأة إلا عن طريق التعيين، أما الانتخاب فسيكون حظها فيه محدودا جدا.

من جهته، قال المتحدث الرسمي لأمانة الطائف إسماعيل إبراهيم إنه في حالة عدم فوز المرشحات بالانتخاب فإنه لا مانع من تعيينهن بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية. يذكر أن البند الأول من المادة الـ12 من نظام المجالس البلدية ينص على أن المجلس يتكون من عدد من الأعضاء -يحدده الوزير وفقا للبلديات- لا يزيد على 30 عضوا، يختار ثلثاهم بالانتخاب، ويعين الثلث الآخر بقرار من الوزير.

# لبحث الانتهاكات والاعتداءات المتواصلة التي يقوم بها الاحتلال

# الجامعة العربية تؤيد دعوة الإمارات لعقد اجتماع طارئ بشأن فلسطين

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م
http://sabq.org/CoJgde

واس- القاهرة:

أيّد مجلس جامعة الدول العربية دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب، لبحث الانتهاكات والاعتداءات المتواصلة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وتهويدها للقدس وتدنيسها للمقدسات. وطلب المجلس في ختام اجتماعه الطارئ الذي عُقد بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية برئاسة مندوب الإمارات الدائم لدى الجامعة العربية السفير محمد بن نخيرة الظاهري اليوم، من الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي متابعة تنفيذ ذلك، وتقديم تقرير للمجلس في هذا الشأن، وإجراء المشاورات اللازمة لعقد الاجتماع الوزاري الطارئ لمجلس الجامعة العربية في ضوء ما يستجد من تطورات.

وأكد المجلس حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، مشددًا على ضرورة عدم إفلات إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال من العقاب إزاء ما ترتكبه من جرائم، وانتهاكات، وتحميلها المسؤولية القانونية، والجنائية عن هذه الجرائم التي ترقى إلى جرائم حرب ضد الإنسانية، والسعي إلى تقديم مرتكبيها للعدالة الدولية الناجزة.

وطالب مجلس جامعة الدول العربية المجتمع الدولي خصوصًا مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات العاجلة والكفيلة بوقف اقتحامات المسؤولين والمستعمرين الإسرائيليين للمسجد الأقصى تحت حماية ورعاية جيش وحكومة الاحتلال، وإلغاء الخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تهدف إلى تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى وتقسيمه زمانيًا ومكانيًا، مبينًا أن تمادي الحكومة الإسرائيلية في ذلك من شأنه أن يشعل الصراع الديني في المنطقة.

ودعا المجلس منظمة الأمم المتحدة إلى توفير نظام حماية دولية للشعب الفلسطيني في الاعتداءات والجرائم الإسرائيلية، واتخاذ موقف حاسم تجاه التحريض على الكراهية والقتل الذي يصدر عن المسؤولين الإسرائيليين، ووضع المجموعات الاستيطانية الإسرائيلية على قوائم المنظمات الإرهابية وملاحقة أعضائها أمام المحاكم الدولية.

كما طلب مجلس جامعة الدول العربية من مجموعة السفراء العرب التنسيق مع مجموعة سفراء منظمة التعاون الإسلامي في الأمم المتحدة والمجموعات الدولية الأخرى لبدء العمل على عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن لمناقشة الحماية الدولية للشعب الفلسطيني واستصدار قرار لتوفير نظام حماية دولية للشعب الفلسطيني. ودعا المجلس المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية، وعدم انتهاك القوانين الدولية، وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وطالب مجلس جامعة الدول العربية الدول الأعضاء بتقديم الدعم السياسي والمالي لأهل القدس، وتمويل الخطة الإستراتيجية الفلسطينية لتنمية القطاعات الحيوية في مدينة القدس المحتلة، تنفيذًا لقرارات الدورات المتعاقبة لمجلس الجامعة العربية، موجهًا الشكر للدول التي قدمت الدعم لفلسطين وخصوصًا المملكة العربية السعودية، فضلاً عن الطلب من الدول الأعضاء التي لم تفِ بالتزاماتها بسرعة تنفيذ ذلك. كما قرر المشاركون في الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات.

# كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 محرم1436هـ - 14 أكتوبر 2015م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/11572019

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 محرم 1437هـ - 14 أكتوبر 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151014/Cartoon201510146660.htm